٢٣,٤ مليون درهم صافي أرباح شركة سوق دبي المالي خلال الربع الأول من العام ٢٠٢١

سعادة عيسى كاظم يُلقي الضوء على أبرز تطورات الربع الأول:

- ارتفاع قيمة التداول بنسبة ٨,٣% إلى ١٥,٤ مليار درهم
- استقطاب ٨٤٨ مستثمراً جديداً بينهم ١٣٤ مؤسسة استثمارية
- ٤٦% حصة المستثمرين الأجانب من التداول و ١٨,٣% ملكيتهم من القيمة السوقية
- ١٦٠,٥ مليون درهم صافي الاستثمار الأجنبي في السوق كمحصلة شراء
- استراتيجية تنويع المنتجات تكتسب زخماً عبر تداول العقود المستقبلية والصناديق العقارية وصناديق المؤشرات... وفئات أصول جديدة في الطريق
- اعتماد "ضوابط إدراج شركات المناطق الحرة" و"ضوابط آلية الاستقرار السعري"

دبي، ٣ مايو ٢٠٢١: أعلنت شركة سوق دبي المالي "ش. م. ع." اليوم عن نتائجها المالية الموحدة للربع الأول من العام الحالي المنتهي في ٣١ مارس ٢٠٢١، حيث حققت أرباحاً صافية قدرها ٢٣,٤ مليون درهم بانخفاض نسبته ٣٣% قياساً إلى أرباح الفترة المماثلة من العام ٢٠٢٠ والبالغة ٣٤,٧ مليون درهم.

وقد انخفض إجمالي الإيرادات الموحدة للشركة بنسبة ١٧% إلى ٧٣,٤ مليون درهم خلال الربع الأول من العام ٢٠٢١، وذلك في مقابل إيرادات قدرها ٨٨,٢ مليون درهم خلال الربع الأول من العام ٢٠٢٠. وتوزعت الإيرادات بواقع ٤٥,٦ مليون درهم من العمليات التشغيلية و ٢٧,٨ مليون درهم من الاستثمارات وغيرها . وبلغت نفقات التشغيل ٥٠ مليون درهم مقابل ٥٣,٥ مليون درهم.

وتعليقاً على أبرز تطورات الربع الأول ٢٠٢١، قال سعادة عيسى كاظم، رئيس مجلس إدارة شركة سوق دبي المالي "ش. م. ع.": "حافظت مؤشرات الأداء في سوق دبي المالي على طابعها الإيجابي خلال الربع الأول من العام ٢٠٢١، استمراراً للمسار الذي اتخذته خلال العام ٢٠٢٠، رغم ما أحاط بالأسواق العالمية من تحديات وما شهدته من تقلبات نتيجة تداعيات انتشار فيروس كورونا المستجد. وتبعاً لذلك، ارتفعت قيمة التداول بنسبة ٨,٣% إلى ١٥,٤ مليار درهم خلال الربع الأول مقابل ١٤,٢ مليار درهم في الربع المماثل من العام الماضي. واجتذب السوق ٨٤٨ مستثمراً جديداً، بينهم ١٣٤ مؤسسة استثمارية، بما يعكس جاذبيته المتواصلة للمستثمرين، ليرتفع بذلك إجمالي عدد المستثمرين المسجلين في السوق بنهاية مارس ٢٠٢١ إلى ٨٤٧,٢٧٧ مستثمراً ينتمون إلى ٢٠٧ جنسيات. وعلاوة على ذلك، فقد حافظ المستثمرون الأجانب على حضورهم الملفت في السوق واستحوذوا على ٤٦% من قيمة تداولاته خلال الربع الأول، وبلغت

نسبة ملكيتهم ١٨,٣% من إجمالي القيمة السوقية بنهاية مارس ٢٠٢١. وبلغ صافي الاستثمار الأجنبي في السوق ١٦٠,٥ مليون درهم"

وأوضح سعادة عيسى كاظم أن سوق دبي المالي كثف خلال الربع الأول من العام ٢٠٢١ جهوده لتنفيذ خططه الاستراتيجية الرامية إلى تنويع المنتجات وفئات الأصول وتوفير فرص استثمارية جديدة لقاعدته المتنامية من المستثمرين، وذلك بإدراج أول صناديق الاستثمار العقاري REITs في السوق وهو صندوق "المال كابيتال ريت"، وكذلك إدراج صندوق استثماري جديد للمؤشرات المتداولة وهو صندوق «شيميرا ستاندرد أند بورز الإمارات يوسيتس»، الذي يعد الإدراج الثاني من نوعه من قبل الشركة في السوق."

وأضاف: "نحن نعمل على ترسيخ مكانة سوق دبي المالي كبوابة رئيسية للاستثمار في مجموعة متنوعة من الفرص، إذ يعد السوق حالياً من بين أكثر الأسواق الإقليمية توفيراً لمنتجات مالية متنوعة بما في ذلك الأسهم وعقود الأسهم المستقبلية والصكوك والسندات وصناديق الاستثمار العقاري وصناديق المؤشرات المتداولة وغيرها. ويتحرك السوق بقوة نحو توسعة نطاق تلك

الفرص وإضافة المزيد من المنتجات في المرحلة المقبلة بما يمنح المستثمرين بدائل متنوعة ومرونة عالية في إدارة محافظهم الاستثمارية."

وأشار سعادة عيسى كاظم إلى أن السوق واصل خلال الربع الأول أيضاً جهوده الرامية إلى تعزيز بنيته التنظيمية من خلال اعتماد مجموعة من القواعد التنظيمية الجديدة ومن بينها "ضوابط إدراج شركات المناطق الحرة"، التي استكمل من خلالها كافة استعداداته لاستقبال اكتتابات عامة وإدراجات من شركات المناطق الحرة، علاوة على "ضوابط آلية الاستقرار السعري".

-انتهى-

نبذة عن شركة سوق دبي المالي: أصبحت شركة سوق دبي المالي شركة مساهمة عامة بعد عملية طرح ١,٦ مليار سهم بقيمة درهم واحد للسهم في اكتتاب أولي بتاريخ ١٢ نوفمبر ٢٠٠٦، وتمثل النسبة التي طرحت للاكتتاب ٢٠% من إجمالي رأس المال المدفوع للسوق البالغ ٨ مليارات درهم. وتمتلك حكومة دبي ٨٠% من رأسمال الشركة بعد طرحها للاكتتاب العام وتمثل الحكومة في هذه الحصة شركة بورصة دبي المحدودة. وتم إدراج شركة سوق دبي المالي في السوق في ٧ مارس ٢٠٠٧ برمز تداول **DFM** "". ويعتبر سوق دبي المالي أول سوق مال متوافق مع الشريعة الإسلامية على المستوى العالمي منذ العام ٢٠٠٧، وهو يعد سوقاً ثانوياً لتداول الأوراق المالية الصادرة عن شركات المساهمة العامة، والسندات التي تصدرها الحكومة الاتحادية، أو أي من الحكومات المحلية والهيئات والمؤسسات العامة في الدولة وكذلك الوحدات الاستثمارية الصادرة عن صناديق الاستثمار المحلية، أو أية أدوات مالية أخرى محلية أو غير محلية يقبلها السوق. وقد تم افتتاح السوق بتاريخ ٢٦ مارس من العام ٢٠٠٠. www.dfm.ae

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

عاطف فتحي

نائب الرئيس-مدير الإعلام والعلاقات العامة

هاتف: 3055334 ٤ ٩٧١+

البريد الالكتروني afathy@dfm.ae